

Distr.: General
8 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

دمج عدم التمييز والمساواة في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ للمياه والمرافق الصحية والصحة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة بحق الإنسان
في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيرك،
وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٦.

* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

050912 040912 12-45651 (A)



تقرير المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

موجز

تتقدّم المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيرك بهذا التقرير إلى الجمعية العامة طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٦. وفي هذا التقرير تدافع المقررة الخاصة عن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ الذي يضم مسألة المساواة وعدم التمييز جنباً إلى جنب مع الإنصاف. ويؤكد التقرير على أهمية اقتراح الأهداف والغايات والمؤشرات التي تضم بصورة فعّالة هذه الأبعاد باعتبار أن حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية تشكل أمثلة نموذجية تدلّ على أهمية هذه المبادئ التي تجسّد حقوق الإنسان. ويؤدّي إدراج اعتبارات المساواة وعدم التمييز في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج إلى إفادة أشد أعضاء المجتمع تعرّضاً للتهميش والتمييز كما أنّها تسهم في تضيق الثغرات الفاصلة فيما يتعلّق بالحصول على الخدمات الأساسية حول العالم. وبالإضافة إلى ذلك تؤكد المقررة الخاصة على الحاجة لكفالة معالجة المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية على قدم المساواة مع الأولويات الأخرى من خلال تخصيص غاية محدّدة لهذه المجالات في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولاً - مقدمة
٨	ثانياً - التنمية والرصد العالمي وحقوق الإنسان
٨	ألف - الحاجة إلى الرصد العالمي
٩	باء - قوة البيانات: التنفيذ على أساس ما يمكن قياسه
١٢	جيم - المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في الإطار الإنمائي العالمي
١٣	ثالثاً - دمج المساواة وعدم التمييز في إطار ما بعد عام ٢٠١٥
١٥	ألف - معالجة اللامساواة باعتبارها أهم نقطة معتمدة في الغايات الإنمائية للألفية
١٧	باء - مواصلة المسيرة: دمج المساواة وعدم التمييز ضمن الغايات والأهداف والمؤشرات
٢٢	رابعاً - الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالحصول على المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية
	ألف - التركيز على التحقيق التدريجي مع العمل في الوقت نفسه على الحد من حالات اللامساواة
٢٣	اللامساواة
٢٤	باء - التصدي لحالات اللامساواة جغرافياً: التباينات الريف/الحضر والعشوائيات
٢٥	جيم - التركيز على حالات عدم الإنصاف وتسليط الأضواء على أفقر الفقراء
٢٦	دال - التصدي لحالات اللامساواة المرتبطة بالجماعات التي تتباين عبر البلدان
٢٨	هاء - معالجة حالات عدم المساواة المرتبطة بالأفراد والمتصلة بكل بلد
٣١	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم إلى الجمعية العامة بواسطة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيرك طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٦ الذي يشجعها على أن تقدّم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة.

٢ - وفي تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين (A/65/254) قدّمت المقررة الخاصة تحليلاً بشأن الأسلوب الذي يجعل من شأن حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية أن تتيح إنجاز هدف شامل ومستدام يحمل رقم ٧ جيم من الغايات الإنمائية للألفية. وقد وُضعت هذه الغاية لكي تفضي بحلول عام ٢٠١٥ إلى الوصول إلى نسبة النصف من السكان الذين لا يزالون بحاجة إلى الإتاحة المستدامة لمياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية. وقد تدارس التقرير كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تتصدى لمعالجة عدد من النقاط التي ما زالت غير مطروقة من الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما صمتها فيما يتصل بعدم التمييز والمساواة وطرح توصيات بشأن إمكانية أن يؤدي إطار حقوق الإنسان إلى استرعاء الاهتمام تحديداً لصالح أكثر الفئات تهميشاً وأقلها حظاً مع كفالة تعميم الإتاحة وتعزيز النهج المتعددة القطاعات وتدعيم المشاركة والمساءلة.

٣ - وتيح المناقشة التي دارت بشأن جدول الأعمال الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٥ فرصة غير مسبوقة من أجل المضي قدماً بهذا التحليل الدقيق خطوة أبعد وطرح توصيات عملية للإطار الإنمائي في المستقبل. وفي هذا التقرير تذهب المقررة الخاصة إلى أنه لا سبيل للمضي قدماً بجدول الأعمال المذكور بغير دمج المساواة وعدم التمييز، فيما يؤكّد هذا التقرير على أهمية اقتراح الأهداف والغايات والمؤشرات التي تضم صراحة هذه الأبعاد استناداً إلى إطار حقوق الإنسان الذي ينطوي على تعهّدات ملزمة قانوناً بالنسبة لجميع الدول أعضاء الأمم المتحدة. وترى المقررة الخاصة أن حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية تصلح لأن تشكل مثلاً نموذجياً على أهمية هذه المبادئ بالنسبة لأي جدول أعمال للتنمية البشرية في المستقبل.

٤ - وفضلاً عن ذلك فهي تذهب إلى أن حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية ينبغي إدراجها ضمن الأهداف والغايات والمؤشرات وآليات الرصد بالنسبة للإطار الإنمائي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو إلى طرح جدول أعمال إنمائي يستهدف صراحة تضييق الثغرات الفاصلة بين "الذين يملكون" و "الذين لا يملكون" فيما يركّز كذلك على أكثر المحرومين والمهمّشين اقتصادياً واجتماعياً من أفراد المجتمع.

٥ - ولقد تغيّر العالم بصورة ملموسة منذ صياغة الغايات الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، فالأزمات العالمية التي شهدتها مجالات الأغذية والتمويل والاقتصاد والبيئة تولّدت عنها شواغل كبيرة ضمن نطاق الدوائر الإنمائية. ومن ثم فإن تغيّر المناخ ينجم عنه أثر هائل بالنسبة للاستدامة البيئية بل وبالنسبة لحياة البلايين^(١)، ويتم ذلك بالاقتران مع زيادة السكان وشيخوتهم واتساع نطاق التحوّل الحضري مما يضع مزيداً من الأعباء الخاصة على عاتق سبل الحصول على المياه والمرافق الصحية في الحاضر وفي المستقبل. وفي حقيقة الأمر، فإن نمو الطلب العالمي على المياه أصبح الآن يتجاوز زيادة السكان.

٦ - من ناحية أخرى فإن تفاقم حالات اللامساواة عبر المناطق والبلدان، وضمن نطاقها، يوضّح على نحو متزايد أنه يتم على حساب بعض المنجزات التي تحقّقت في مجال الغايات الإنمائية للألفية. وقد أصبحت بعض الدول أكثر وعياً بارتفاع التكاليف الاجتماعية لحالات عدم المساواة مما يؤدي إلى مشاعر الإحباط وخاصة بين صفوف الشباب، فضلاً عن حالات زعزعة الاستقرار والعنف، باعتبار أن حالات عدم المساواة تعوق الجهود الرامية للحدّ من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي^(٢)، بل أنها تؤثر سلباً على المجتمع ككل^(٣). وفي واقع الأمر فقد عرّض المنتدى الاقتصادي العالمي لقضية عدم المساواة على أنها مسألة تتصدّر قائمة المخاطر العالمية^(٤). وبالنسبة للفعاليات والوكالات الدولية الرئيسية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن التصديّ لحالات عدم المساواة ما زال أمراً حيوياً.

٧ - وبقدر ما تغيّرت الحالة في العالم في العقد الأخير فقد صاحب ذلك بعض التطوّر في جدول أعمال حقوق الإنسان بتعزيز الأدوات اللازمة للتصديّ للشواغل المتزايدة بشأن عدم المساواة فيما يتصل بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفيما ظلّت الحقوق في الحصول على المياه والمرافق الصحية تشكّل دائماً عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، على نحو ما يرد في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

(١) انظر توني أديسون وآخرين (Tony Addison, et. al) "الأزمة الثلاثية وهيكل المساعدة العالمي"، مجلة التنمية الأفريقية (African Development Review)، المجلد ٢٣، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

(٢) كلير ميلامد (Claire Melamed) وضع عدم المساواة في صورة ما بعد عام ٢٠١٥ "معهد التنمية فيما وراء البحار (آذار/مارس ٢٠١٢) ص. ٤.

(٣) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بالتفكير في جدول الأعمال المواضيعي الإنمائي للأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥، التصديّ لحالات عدم المساواة: محور جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ والمستقبل الذي نريده للجميع (أيار/مايو ٢٠١٢) ص. ٦.

(٤) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٢، الطبعة السابعة (جنيف، ٢٠١٢)، ص. ١٩.

فإن الاعتراف الصريح بها في عام ٢٠١٠ خلق قوة دفع هائلة في القطاع وحشد الدعم الدولي بشأن إتاحة الموارد وبناء القدرات وزيادة الجهود الرامية إلى تزويد الجميع بالمياه المأمونة والمرافق الصحية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٥).

٨ - وفي عام ٢٠١١، حث مجلس حقوق الإنسان الدول والشركاء الآخرين في التنمية على اتباع نهج قائم على الحق في مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لدى تصميم وتنفيذ البرامج الإنمائية في المستقبل (A/HRC/RES/18/1، الفقرة ٩). وبنفس القدر فإن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعقود مؤخراً بشأن التنمية المستدامة، أعاد التأكيد على التزامات الحكومات فيما يتصل بحقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية لكي يتم تحقيقه بصورة مضطربة لمصلحة السكان^(٥). وبشكل أعم، فقد أدى تعميق الفهم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العقد الماضي، مقترناً بتوجيه أدق لدور عدم التمييز في تفعيل هذه الحقوق^(٦) إلى أن أتاح إطاراً أكثر وضوحاً لحقوق الإنسان بشأن هذه القضايا ومن ثم فلا بد وأن تتخلل تلك التطورات جدول أعمال للتنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وقد استنار هذا التقرير بأعمال المقررة الخاصة خلال السنوات الأربع الماضية من حيث التواصل المباشر مع نطاق واسع من الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية والفعاليات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وبصورة خاصة مع الأطفال والنساء والرجال من جميع الأعمار الذين كثيراً ما يعوق سُبل حصولهم على المياه والمرافق الصحية أشكال مباشرة أو غير مباشرة من التمييز. وفي جميع البعثات القطرية التي قامت بها، أصبحت المقررة الخاصة على بينة أوضح من كثير من الأسباب الهيكلية لعدم إتاحة المياه والمرافق الصحية، وكثير من تلك الأسباب متجذّر في صميم عدم المساواة إزاء التمتع بحقوق الإنسان على نحو ما يتعرض له أفراد بأعيانهم ومجتمعات محلية بذاتها.

١٠ - وقد أفادت المقررة الخاصة من مشاركتها في العملية التي قادتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، المعروفة باسم برنامج الرصد المشترك للمياه والمرافق الصحية، المكلف رسمياً برصد التقدم المحرز بشأن هدف المياه والمرافق الصحية. وفيما يقترب حلول عام ٢٠١٥، فإن برنامج الرصد المشترك بدأ في مناقشة الخيارات المطروحة من أجل رصد ما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق فثمة تفاهم مشترك فيما بين المهندسين والإحصائيين

(٥) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦)، الفقرة ١٢١.

(٦) التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والاقتصاديين والقانونيين العاملين في مجال حقوق الإنسان على أن الغايات الإنمائية للألفية لم تشكل الضغط الكافي على الحكومات. بما يكفل أن تصل جهودها كي تشمل أفقر السكان وأشدّهم تهميشاً^(٧).

١١ - وقد أنشأ برنامج الرصد المشترك أربعة أفرقة عاملة مكلفة على التوالي بتدأرس مسألة المياه والمرافق الصحية والصحة الشخصية والإنصاف^(٨) وعدم التمييز. وتعمل المقررة الخاصة بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بالإنصاف وعدم التمييز، وقد شاركت في المناقشة التي دارت في الأفرقة العاملة الثلاثة الأخرى، التي يتمثل دورها في إسداء المشورة إلى صانعي القرارات بشأن ما يمكن أن ينطوي عليه الأمر من غايات وأهداف ومؤشرات في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥، مع تقييم الإمكانية التقنية لمباشرة الرصد. ويتألف الفريق العامل المعني بالإنصاف وعدم المساواة من خبراء في مجال حقوق الإنسان ومهنيين عاملين في هذا القطاع واختصاصيين في مسألة البيانات وهم يسعون إلى طرح مقترحات تلبّي معايير حقوق الإنسان التي تتصل بالقطاع ويمكن عملياً تطبيقها من منظور جمع البيانات.

١٢ - وفي رأي المقررة الخاصة، تنطوي النتائج والتوصيات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالإنصاف وعدم المساواة، في اجتماعه المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، على خبرات متعددة القطاعات وبالغة القيمة وتمس الحاجة إليها بالنسبة لهذه المناقشة العالمية. ومع ذلك، فهي تودّ ملاحظة أن هذا التقرير لا يعكس إلاّ موقفها الخاص وفهمها لكيفية إدراج المساواة وعدم التمييز ضمن جدول أعمال المستقبل ككل. وفي رأيها يمكن استخدام هذه النتائج لمناقشة جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥ فيما يتعلّق بالقطاعات الأخرى. بما في ذلك الصحة والتعليم وإتاحة الخدمات الأساسية الأخرى.

١٣ - وهذا التقرير منظم في ثلاثة فروع رئيسية، فهو يبدأ باستكشاف أهمية الرصد العالمي وحقوق الإنسان من أجل التصديّ الفعّال للتمييز واللامساواة. كما يطرح هذه المسائل بصورة شفافة ضمن إطار المناقشة الأوسع المتعلقة بكيفية إدراج عدم التمييز والمساواة بصورة شاملة ضمن أهداف وغايات ومؤشرات المستقبل، وكذلك فيما يتصل تحديداً بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية كمجال إنمائي لا بد وأن يحظى بالأولوية بحيث لا يظل متوارياً خلف قطاعات أخرى. ثم يناقش الاقتراحات المطروحة من أجل رصد أمور شتى من بينها

(٧) انظر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه والمرافق الصحية، تقرير المشاورة الأولى بشأن رصد ما بعد عام ٢٠١٥ لمياه الشرب والمرافق الصحية، برلين، ٣-٥ أيار/مايو ٢٠١١.

(٨) للاطلاع على تعريف للمساواة والإنصاف، انظر الفرع الثالث من هذا التقرير.

التمييز والمساواة وبالتحديد لصالح الفئات المهمشة، إلى جانب التصدي لحالات عدم المساواة الجغرافية وحالات اللامساواة الفردية والجماعية التي تتعلق بكل بلد في العالم، وكذلك فيما يتصل بسبيل إتاحة المياه وخدمات المرافق الصحية ضمن نطاق الأسر المعيشية قبل أن يُختتم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً - التنمية والرصد العالمي وحقوق الإنسان

ألف - الحاجة إلى الرصد العالمي

١٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصدر قادة العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي انطوى على التزام غير مسبوق بالقضاء على الفقر في العالم (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥). وهذا الالتزام السياسي الرفيع المستوى، مع ما أعقبه من تركيز على مجموعة من الغايات القابلة للقياس والمحددة زمنياً، أنشأ إطاراً مشتركاً لتقييم التقدم المحرز على صعيد البلدان بحلول عام ٢٠١٥. ثم جاءت الغايات الإنمائية للألفية لكي تضع القضايا الرئيسية على جدول الأعمال الذي كان يمكن بغير ذلك أن يلقي مصير الإهمال. وكانت النتيجة أن معظم الحكومات والمصارف الإنمائية والمناخين حاولوا أن ينفذوا ما أُنْفِذَ على قياسه: عدد محدود من مجالات الأولوية للتنمية، وهذه المجالات أصبحت بمثابة أولويات القمة بالنسبة لما تم على الصعيد الوطني والدولي من صنع السياسات واعتمادات الميزانيات وتوجيه أهداف المساعدة الإنمائية. وكان لهذا الإطار الدولي الذي بدا متحفظاً أثر مباشر وعملي على حياة البشر وصحتهم ورفاههم.

١٥ - على أن الغايات الإنمائية للألفية لم يُقصدَ بها قطّ أن تكون غايات وطنية. ومع ذلك فكثيراً ما تمت ترجمتها على هذا النحو، كما أن أثرها على صنع السياسة الوطنية ورصدها أمر لا سبيل لإنكاره. وكان للرصد على الصعيد الوطني والعالمي أهداف مميّزة ومتكاملة من الناحية النموذجية. وفيما يصلح الرصد على الصعيد الوطني بالنسبة إلى صنع السياسات والتخطيط والتمويل على المستوى الوطني فإن الرصد العالمي يعبر عن مصلحة المجتمع الدولي في البتّ عمّا إذا كان التقدم بشأن الغايات المتفق عليها دولياً قد تم إحرازه. وينصبّ مزيد من التركيز على تحديد الاتجاهات العريضة والمواضيع المتواترة عبر الكرة الأرضية بما يصلح معه وضع قضايا بعينها على جدول الأعمال وهيئة منهاج للدعوة في هذا المجال. كذلك يؤدّي الرصد العالمي إلى إضافة عنصر المقارنة ومن ثم يطرح حوافز تحثّ الدول على أن تحرز نفس التقدم أو ما يفوقه على غرار ما حازته البلدان أو الدول المجاورة التي تشهد وضعاً مماثلاً. وبرغم هذه الأهداف المميزة في عملية الرصد فإن أثر الإطار العالمي في التأثير على الأولويات الوطنية لا يمكن التقليل من شأنه فهناك قضايا لا تلقى اهتماماً على الصعيد العالمي فيما تجنح أيضاً إلى أن تلقى التجاهل بدورها في إطار صنع السياسة على الصعيد الوطنية.

١٦ - إن ضروب اللامساواة موجودة في كل بلد على صعيد العالم. ومع ذلك فهي تتجلى بصور مختلفة عبر المناطق وفي داخل البلدان ذاتها. وبعض أنماط التمييز، ومنها تلك القائمة على أساس نوع الجنس أو العمر أو حالة الإعاقة مهمة وقائمة عبر معظم، إن لم يكن جميع البلدان، بينما توجد أنماط أخرى، ومنها مثلاً التمييز الإثني أو ما يتصل به، حيث يمكنها أن تتخذ أشكالاً متباينة من بلد إلى آخر. وبرغم هذه الاختلافات القطرية فإن حالات عدم المساواة وعدم التكافؤ تشكل عوامل هيكلية لها أثر مباشر على التنمية ومن ثم فلا يمكن أن تُترك بعيداً عن أن يشملها إطار عالمي. وفيما يمكن أن تتباين الفئات المحددة، فإن أنماط التهميش والاستبعاد والتمييز متسقة عبر العالم. ومن شأن عرض هذه الأنماط والاتجاهات على مستوى العالم من خلال الرصد الشامل أن يبعث برسالة بالغة القوة ويشكل أداة تؤدي إلى استرعاء الاهتمام إلى حالة الأقل حظاً والأشد تهميشاً. مما يساعد على توجيه الجهود نحوهم.

باء - قوة البيانات: التنفيذ على أساس ما يمكن قياسه

١٧ - شجعت الغاية المتصلة بالمياه والمرافق الصحية الحكومات على سبيل المثال على تخصيص الموارد الرامية إلى تحسين إمكانية إتاحة المياه. وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بإتاحة المرافق الصحية ويرجع ذلك جزئياً إلى حالتها المتردية بوصفها واحدة من الغايات "الأشد إهمالاً". وجاء رصد قضايا من قبيل قضاء الحاجة في العراق ليحرك صانعي السياسات إلى حيث يسلمون بالقضايا المهمة المتصلة بالكرامة والصحة وحقوق الإنسان. كما دشنت بعض الحكومات حملات للقضاء على ممارسات قضاء الحاجة في العراق. وبهذا ففي بعثاتها القطرية، لاحظت المقررة الخاصة أن رصد سبل الوصول إلى المياه وخدمات المرافق الصحية أتاح معلومات حاسمة لتشجيع وإقناع الحكومات وصانعي السياسات والمناخين على معاودة بحث سياساتهم والمشاركة بصورة أكثر فعالية مع قطاع المياه والمرافق الصحية. بما يكفل تقديم الخدمات ذات الصلة.

١٨ - ومع ذلك فالجانب السلبي بالنسبة لإنجاز ما هو قابل للقياس يتمثل في قلة الحوافز الدافعة للعمل في المجالات غير المطلوبة لأغراض الإبلاغ. وفيما لا تطرح الغايات الإنمائية للألفية أي إطار شامل للتنمية، وتظل مغمضة العينين عن القضايا المحورية الأخرى لحقوق الإنسان يتم تجاهل مسائل أساسية. فكثير من الأهداف تركّز على تحقيق زيادة ما أو نقص بشكل معين ومن ذلك مثلاً الوصول بالسكان المحرومين من إتاحة المياه والمرافق الصحية إلى النصف في ظل حوافز محدودة لكي تدفع الحكومات إلى تجاوز هذا الهدف.

١٩ - وثمة حالات إغفال بارزة أخرى ما زالت بعيدة عن الرصد وتعد المساواة المائية واحدة منها. وفيما يدعو الهدف إلى إتاحة المياه "المأمونة" فإن المؤشر الموازي يستخدم بديلاً هو ("المحسنة") وهو ما لا يستوعب بُعد الأمان على النحو الكافي. ومن ثم تفيد الدول بأنها حققت هدف المياه فيما تكون في واقع الأمر عاكفة على التزويد بمياه لا تصلح للشرب وقد تسبب المرض وربما الوفاة. ويصدق الشيء نفسه على إدارة فضلات البشر والمياه العادمة التي لا تخضع للرصد بما يتيح استمرار التلوث بغير علاج بل ويزيد من تلويث المياه. وأخيراً فإن التركيز على النتائج المتجمعة لا ينطوي على أي حافز بعينه يتوخى الوصول إلى الفئات المهمشة. وخلال بعثاتها، كثيراً ما تواجه المقررة الخاصة غياباً للفهم من جانب صانعي السياسات في البلدان التي "ما زالت على الطريق" فيما يتصل بهدف المياه عندما تعلق على عدم الإتاحة بالنسبة لساكني العشوائيات أو أهل المناطق الريفية، أو على الافتقار إلى جودة مياه الصنابير. وربما يمكن الوصول إلى الغاية المنشودة وإن كانت إتاحة المياه والمرافق الصحية على نحو ما تكفله حقوق الإنسان لا تزال عرضة لعدم المساواة حيث يفتقر الكثيرون إلى التمتع بذلك.

٢٠ - ويُعد إقرار حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان في الحصول على المياه والمرافق الصحية، شاغلاً بالنسبة لكل بلد على حدة في العالم. ولا بد أن يُمعن جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ التفكير في هذا الأمر من خلال اعتماد منظور عالمي شامل ينطبق على البلدان كافة. كما أن التركيز على تحقيق المساواة أمر له أهميته بالنسبة لأي بلد في العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة حيث أنها تضم عدداً صغيراً نسبياً من البشر المتروكين خلف المسيرة، كما أن الغايات الجمّعة لا تستوعب مدى التقدم اللازم تحقيقه من أجل تقليل عدد البشر الذين يفتقرون إلى عنصر الإتاحة مما يجعل الجهود المبذولة تبدو وكأنها بغير طائل.

٢١ - ولا شك أن الأهداف والغايات والمؤشرات المقرر أن يشهدها مستقبلاً الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ سوف تؤثر على القرارات الأساسية المتخذة بشأن سنّ القوانين وصنع السياسة وإعداد الميزنة في العقود المقبلة. أمّا الحلول الوسط التي شهدها وضع الغايات الإنمائية للألفية، ومن ذلك مثلاً عدم التصدي لقضية سلامة المياه فلا ينبغي تكرارها. وعلى الإطار الجديد أن يكون شاملاً وأن يكفل تصدي الحكومات لهذه القضايا الجوهرية بحيث تستهدف أشد السكان احتياجاً. وبالنسبة للمجموعة المرتقبة من الغايات، لا تكفي محاولة إنهاء التوترات من خلال تجاهل التحديات الإنمائية بدعوى أنها ببساطة لا تتلاءم ضمن فئات معينة ومحددة التعريف، أو إعادة تشكيلها لكي تتناسب مع الحدود المريحة من المعارف المتوافرة. إن المضي قدماً يتطلب قفزة نحو تغيير الحالة الراهنة بما يكفل تحسين حياة أكثر المتضررين من جراء تلك السياسات.

٢٢ - وفيما ينبّه الكثيرون إلى أن الأمر يحتاج إلى أن تصبح هذه الأهداف والمؤشرات المستقبلية قابلة للقياس، وهو أمر حقيقي بكل تأكيد، فثمة اتجاه آخر ينحو نحو التعلّل بهذه المقولة التقنية، فيما لاحظ آخرون أن إمكانية القياس هي معيار غير ملائم بالنسبة لاتخاذ قرارات سياسية تتصل بتأخير أولويات بعض القضايا على أساس أن البيانات لا بد وأن "يُنظر إليها بوصفها خادماً وليس سيداً"^(٩). ولا ينبغي استخدام الافتقار الحالي للبيانات ذريعة تحول بين القيام بالرصد في المستقبل. وبدلاً من ذلك تدعو المقررة الخاصة إلى جمع البيانات بشأن قضايا معيّنة بهدف يتمثل تحديداً في تسليط الضوء عليها. فالنقص الحالي للبيانات بشأن بعض القضايا ليس مجرد مصادفة، وكثيراً ما يقترن بقلة الاهتمام من الناحية السياسية. وعلى سبيل المثال فساكنو المستوطنات العشوائية في بلدان كثيرة لا يظهرون في الإحصاءات الرسمية حتى عندما يشكّلون نسبة مئوية مرتفعة من سكان المدن الكبرى. وفي هذا المضمار تدعو المقررة الخاصة إلى توسيع آفاق ما لا يزال يُعد حالياً قابلاً للقياس. ومن شأن التزام بتوفير بيانات أفضل وأدق من حيث جمعها، بوصفه جزءاً من الإطار العالمي العام، أن يشكّل أمراً لازماً يقتضيه تحديد ورصد حالات اللامساواة، وتلك خطوة جوهرية على طريق إحراز التقدّم الكفيل بإلحائها.

٢٣ - وككلمة أخيرة فيما يتصل بالمعايير والرصد ينبغي ملاحظة أن ثمة فروقاً ملموسة بين هدف ومقصد المؤشرات المتصلة برصد حقوق الإنسان والمؤشرات التي تُستخدم في رصد النتائج في سياق الغايات الإنمائية العالمية. وفي السنوات الأخيرة بُذلت جهود أوسع نطاقاً لاستكشاف إمكانية استخدام المؤشرات بوصفها أدوات لرصد حقوق الإنسان. كما أن مؤشرات رصد حقوق الإنسان مصممة لكي تتصل على نحو وثيق بقواعد قانونية محدّدة، وفي هذه الحالة فلا بد لها أن تعكس وتقيس بصورة فعّالة جميع عناصر حق من الحقوق. بما في ذلك تكامل المعايير المتقاطعة لحقوق الإنسان ومن ذلك مثلاً المشاركة والمساءلة. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات من المرونة بما يكفي بأن تتسم بالأهمية ضمن السياق المطروح. ومن الناحية الأخرى فالدعوة إلى دمج عناصر حقوق الإنسان ضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ تسعى إلى أن يكون رصد هذه الأهداف الإنمائية حسّاساً بالنسبة للحقوق بدلاً من تحويلها إلى أدوات لرصد هذه الحقوق.

(٩) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، التصديّ لحالات عدم المساواة، ص. ١٣ (انظر الحاشية ٣ أعلاه).

جيم - المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في الإطار الإنمائي العالمي

٢٤ - في إطار الهيكل الحالي، يندرج هدف المياه والمرافق الصحية ضمن إطار الغاية الإنمائية الأوسع التي تشمل كذلك حماية الموارد الطبيعية والحد من خسارة التنوع الأحيائي وتحسين حياة ساكني العشوائيات. وينبغي لجدول الأعمال الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٥ أن يخصص هدفاً قائماً لذاته بحيث يتعلّق بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية باعتبار أن إتاحة هذه الخدمات دوراً مركزياً على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٥ - ولا تؤدّي إتاحة سُبُل الوصول إلى المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية إلى أثر بيئي فقط ولكن لها أبعاداً على مستوى المجتمع والفرد على السواء. ومن منظور لحقوق الإنسان فالمياه والمرافق الصحية، شأنها شأن الغذاء، تشكّل جوانب من نفس الحق الأساسي في مستوى معيشي ملائم. وأوجه الشبه بينها وبين القطاعات الأخرى كالتعليم والصحة تستحق الاهتمام إلى جانب الغايات المطروحة في تلك المجالات وصولاً إلى ما يكفل الوضوح الشديد وترتيب الأولويات في هذا المضمار. وعلى الدول الأعضاء أن تتبع نهجاً يتسق مع التزامها المطروح في وثيقة نتائج ريو+٢٠ التي ضمّت المياه والمرافق الصحية بوصفها واحداً من أهداف الأولوية من أجل التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١١٩).

٢٦ - ويشير المضمون المعياري للحقوق المتصلة بالحصول على المياه والمرافق الصحية، وقد تم تعريفه من حيث التوافر والنوعية والمقبولية والإتاحة والتحمّل، إلى الملامح الأساسية اللازم وضعها في الاعتبار عند تعريف المؤشرات والأهداف، في حين أدّى التشوش في رسم الإطار الحالي، ومن ذلك مثلاً التفاضل عن ما إذا كانت المصادر المائية التي تتصل بإحراز الهدف هي مصادر ذات نوعية جيدة، إلى توضيح أن الغايات الإنمائية للألفية يمكن أن تفيد إلى حد كبير من الآثار الأفضل نوعية والأكثر استدامة إذا ما تم تعميم حقوق الإنسان في مسار الأنشطة المبذولة.

٢٧ - ولا تمثل إتاحة المياه والمرافق الصحية استحقاقاً لحقوق الإنسان فقط ولكن لها أثراً هائلاً كذلك على صحة البشر، فهي جوهرية بالنسبة للحد من وفيات الأطفال وسوء التغذية والإصابة بأمراض المناطق الحارة المعرضة للإهمال، والأمراض الخبيثة التي تصيب البشر الذين يعيشون وهم يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إضافة إلى عدد من الأحوال الصحية الأخرى. وهي تسهم في كفالة مساواة الجنسين. ويتم ذلك في جملة أمور من خلال تقليل الزمن الذي تمضيه الفتيات والنساء في تجميع وإدارة المياه للأسرة المعيشية. وبهذه الطريقة فإن إتاحة المياه والمرافق الصحية تؤثر كذلك على التعليم، سواء

من خلال تحرير وقت الأطفال للانتظام في المدرسة أو من خلال النهوض بالمستوى الصحي. وفضلاً عن ذلك فتحسين إتاحة المياه والمرافق الصحية يخفف عبء الإدارة القاصرة للنظافة الصحية في حالة دورة الطمث.

٢٨ - وعلى أسس اقتصادية بحثة فمن المعقول التأكيد على أهمية إتاحة المياه وخاصة ما يتعلّق بالمرافق الصحية، فطبقاً لتقرير حديث، ثمة عائد اقتصادي عالمي قوامه ٥,٥٠ من الدولارات لكل دولار تم إنفاقه على المرافق الصحية، إلى جانب دولارين عن كل دولار تم إنفاقه لأغراض المياه حيث يصبح مجموع العوائد الاقتصادية ٦٠ بليون من الدولارات سنوياً من أجل تحقيق هدف الغاية الإنمائية للألفية. أما الخسارة الاقتصادية المناظرة الناجمة عن قصور إتاحة المياه والمرافق الصحية فوصلت إلى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشمولة في الدراسة^(١٠).

ثالثاً - دمج المساواة وعدم التمييز في إطار ما بعد عام ٢٠١٥

٢٩ - لا بد من فهم عدم التمييز والمساواة والإنصاف قبل مناقشة إدماجها ضمن الغايات والأهداف والمؤشرات.

- **عدم التمييز** هو أحد دعائم قانون حقوق الإنسان الدولي وسمة محورية في جميع المعاهدات. ويُعرّف عدم التمييز بأنه أي تمييز أو استبعاد أو تقييد له مقصد أو ينجم عنه أثر من شأنه تعطيل أو إلغاء الاعتراف أو التمتع أو الممارسة المتكافئة مع الآخرين بحقوق الإنسان والحريات السياسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأي ميادين أخرى^(١١). ومن ناحية الرصد، يتطلّب هذا المبدأ أن تنظر الدول إلى ما يتجاوز الإنجازات العادية التي تحققت وأن تعمل على تبويب مجاميع البيانات بما يتيح تحديد الآثار التمييزية أو المعاملة السلبية عبر الزمن.

- **تشكّل المساواة** أمام القانون والحماية المتكافئة من جانب القانون بغير أي تمييز مبدأً أساسياً وعماماً يتصل بحماية حقوق الإنسان والتمتع بها. وهذا يقتضي تركيزاً على جميع الفئات التي تشهد تمييزاً مباشراً أو غير مباشر. أما المساواة الموضوعية فتتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية أو تدابير مرحلية، خاصة عندما توجد الحواجز وتظل باقية

(١٠) منظمة الصحة العالمية، التكاليف والمنافع العالمية العائدة من الإمداد بمياه الشرب والتدخلات في مجال المرافق الصحية للوصول إلى هدف الغاية الإنمائية للألفية وتعميم التغطية (٢٠١٢) الصفحتان ٤ و ٥.

(١١) انظر على سبيل المثال المادة ١/١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمادة ٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات.

بحيث يفضي ذلك إلى الحرمان من الحقوق للأفراد والجماعات. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن التساوي لا يعني المتطابق، فالمساواة لا تنطوي على معاملة ما ليس متساوياً بصورة متساوية. ففي ظل قانون حقوق الإنسان يوجد تمييز ضروري باعتبار أن المساواة لا تعني المعاملة المتطابقة في جميع الحالات. وفيما يتصل بكفالة الإتاحة للجميع - حتى للذين يجدون من الصعوبة بمكان الوصول إلى الغاية - فالمساواة تتصل "بالتسوية" أو بالعمل المطرد على تحسين نوعية ومستويات الخدمة لصالح الفئات المتعثرة الخطى خلف المسيرة. وفيما يتعلّق بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية تفترض المساواة على سبيل المثال إضفاء تحسينات مطردة من شأنها ردم الثغرات القائمة في معدلات التغطية غير المتكافئة. كما يتطلّب قانون حقوق الإنسان تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وإن كان هذا لا يعني أن يستفيد كل فرد من نفس الحلول التقنية أو نفس نوعية الخدمة ومن ذلك مثلاً شطّافات المراحيض.

• **الإنصاف** هو الواجب الأخلاقي المحتوم الذي يقصد إلى إهاء الفوارق المحففة استناداً إلى مبادئ الإنصاف والعدالة. وفي سياق المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، فإن الإنصاف، شأنه في ذلك شأن المساواة، يتطلّب تركيزاً على الأكثر حرماناً والأفقر حالاً. وكثير من المنظمات في القطاع، بما في ذلك المجلس التعاوني للإمداد بالمياه والمرافق الصحية، ومؤسسة المعونة المائية، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، جعلت المساواة بنداً مركزياً من جداول أعمالها. ومع ذلك، فمن منظور حقوق الإنسان يظل الاعتماد على المساواة محفوفاً بمخاطر معيّنة، لأن تعريفها ما زال ينطوي على مفهوم شديد المرونة بحيث لا يتسم بأنه مُلزم قانوناً. وفيما قد يشير الإنصاف إلى العدالة إلا أنه قد يؤدي إلى التهوين من شأن المطالبات بالحقوق إذا ما نُظر إليه بصورة منفصلة عن المساواة وعدم التمييز.

٣٠ - إن اعتناق مبادئ حقوق الإنسان التي تجسّد عدم التمييز والمساواة، فضلاً عن نهج الإنصاف، لا بد وأن يشكّلا محوراً لأي إطار لما بعد ٢٠١٥ باعتبار أن ذلك يشكلّ منطلقاً سياسياً ضرورياً لتحديد أولويات التزام أي دولة من الناحية القانونية بمكافحة التمييز، مع التأكيد كذلك على المجالات التي درج فيها قانون حقوق الإنسان على أن يكون أقلّ حزمًا وخاصة ما يتصل بمجالات التفاوت في الدخل. ومن ثم فالتنمية المستدامة لصالح الجميع تظلّ أمراً بعيداً عن التحقيق بغير توافر الالتزام السياسي بالمضي قدماً بهذه المبادئ التي تقوم على أساس حقوق الإنسان.

ألف - معالجة اللامساواة باعتبارها أهم نقطة معتمدة في الغايات الإنمائية للألفية

٣١ - يتصدّر النقاش الدائر حول إطار ما بعد عام ٢٠١٥ الحقيقة التي تقول بأن الغايات الإنمائية للألفية التزمت الصمت بشأن التمييز وحالات اللامساواة وحالات التفاوت غير المبرّرة. ومن الناحية النظرية على الأقل فكثير من الأهداف يمكن تحقيقها دون أن تفيد شخصاً واحداً يعاني من إعاقة أو شخصاً واحداً ينتمي إلى أقلية إثنية أو شخصاً واحداً يعيش في رتبة الفقر باعتبار تركيزها على الإنجازات العادية. بما يخلق نقاطاً معتمدة فيما يتصل بتحقيق المساواة. وفي حين الممارسة فقد ظلت المقررة الخاصة تشهد هذه الحقيقة على طول الخط، وهي ليست وحدها في ملاحظاتها هذه. وقد تولّت منظمة الأمم المتحدة للطفولة زمام القيادة عندما وضعت الإنصاف في محور جدول أعمالها الإنمائي بعد أن سلّمت بأن الوصول إلى أفقر المجتمعات المحلية وأشدّها تمهيشاً ضمن البلدان هو أمر جوهري لتحقيق الأهداف^(١٢). وبالمثل فقد نهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه مع قرب حلول تاريخ ٢٠١٥ يظل واضحاً باستمرار أن التقدّم نحو بلوغ كثير من الغايات ما زال بعيداً عن التحقيق؛ فاللامساواة، بما في ذلك اللامساواة بين الجنسين، ما زالت تعوق التقدّم عن مواصلة مسيرته^(١٣).

٣٢ - وفي بعثاتها القطرية، لاحظت المقررة الخاصة أن ثمة فئات بعينها ما زالت مستبعدة من فرص الحصول على المياه والمرافق الصحية. بما يعكس في الغالب أنماطاً من التمييز والتمهيش وتقييد الإرادة السياسية التي من شأنها كفالة المساواة الفعلية. وهذه الفئات يمكن تحديدها على أساس تقسيمات عرقية وتقسيمات اجتماعية - اقتصادية^(١٤). وفي بعض البلدان لا يتاح لشعوب السكان الأصليين الذين يعيشون في المحتجزات فرص الحصول على خدمات المياه أو المرافق الصحية^(١٥). فشعوب الداليت كثيراً ما يعانون التمييز من حيث الحصول على المياه والمرافق الصحية^(١٦). بينما يُعدّ شعب الروما الأكثر حرماناً في كثير من البلدان الأوروبية^(١٧). وفضلاً عن ذلك فقد استُرعي انتباه المقررة الخاصة مراراً وتكراراً إلى وجود حالات شاسعة من اللامساواة بين الجنسين والتمييز المتعدد الجوانب أو الأثر

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) *Progress for Children: Achieving the MDGs with Equity*، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.10.XX.5).

(١٣) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *Progress of the World's Women 2011-2012: in Pursuit of Justice*، متاح على: <http://progress.unwomen.org/pdfs/EN-Report-Progress.pdf>

(١٤) انظر مثلاً البعثة إلى الولايات المتحدة (A/HRC/18/33/Add.4)، الفقرة ٧٩.

(١٥) انظر مثلاً البعثة إلى كوستاريكا (A/HRC/12/24/Add.1)، الفقرة ٤٨.

(١٦) انظر مثلاً البعثة إلى بنغلاديش (A/HRC/15/55)، الفقرة ٢٥.

(١٧) انظر مثلاً البعثة إلى سلوفينيا (A/HRC/18/33/Add.2)، الفقرة ٣٣.

المتفاحم الناجم عن أسس مختلفة للتمييز بالنسبة لنفس الفرد أو الجماعة. وعلى سبيل المثال تُكَلِّف النساء والفتيات بواجبات بالغة الإرهاق لجمع المياه ويهددن بدنياً وجنسياً وهنَّ بصدد جلب المياه^(١٨). كما أن الأشخاص من ذوي الإعاقات ممثّلون بصورة غير متناسبة بين صفوف الذين يفتقرون إلى فرص إتاحة مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية^(١٩).

٣٣ - وقد لاحظ فريق الأمم المتحدة للعمل بشأن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن فرص الإتاحة للمياه والمرافق الصحية في البلدان النامية، بين ظواهر أخرى، ما زالت هي الأسوأ بالنسبة للأسر المنخفضة الدخل والأسر الريفية. وبرغم التقدم في مجال الحد من الفقر بشكل عام فإن التقرير يفيد بأن حالات واسعة النطاق من اللامساواة ما زالت قائمة^(٢٠).

٣٤ - من هنا عمّد الفريق إلى طرح المساواة لتشكّل واحداً من المبادئ الأساسية التي تضع الأساس لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ جنباً إلى جنب مع حقوق الإنسان وعنصر الاستدامة^(٢١). وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات تتوخى العمل بصورة هادفة على التصدي للتمييز واللامساواة التي تواجهها تلك الفئات بالذات، فمن شأن أهداف ما بعد ٢٠١٥ أن تفشل على الأرجح في التعامل مع الحقيقة الكامنة خلف الأرقام: مؤشرات الغايات الإنمائية للألفية تتسم بأنها سيئة على طول الخط بالنسبة للفئات الخاضعة للتمييز في كل منطقة^(٢٢).

٣٥ - وكثيراً ما تتقاطع حالات اللامساواة ثم تتراكم آثارها عبر الزمن. وبغير تركيز صريح على حالة التمييز المتعدّد الجوانب فإن هذه الآثار يمكن أن تستمر بغير هوادة وتخلق حركة التقدّم. كما أن حالات اللامساواة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية تنجم عنها جميعاً آثار تعزّز وتديم حالة الاستبعاد الاجتماعي مما يجعل التركيز على حالات المساواة بين القطاعات أمراً لا غنى عنه^(٢٣). وفي الواقع فإن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(١٨) انظر مثلاً البعثة إلى مصر (A/HRC/15/31/Add.3 و Add.1)، الفقرة ٢٢.

(١٩) انظر مثلاً البعثة إلى بنغلاديش (A/HRC/15/55)، الفقرة ٢١.

(٢٠) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع: تقرير الأمين العام، نيويورك (٢٠١٢)، الفقرة ٣٢.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ٥٣.

(٢٢) ملاميد (Melamed)، وضع اللامساواة، ص. ٤ (انظر الحاشية ٢ أعلاه).

(٢٣) دولف تي لنتيلو (Dolf te Lintelo)، موجز: مشاوراة المائدة المستديرة بشأن اللامساواة والعدالة الاجتماعية، صندوق تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، معهد دراسات التنمية (٢٠١١)، ص. ٥.

والثقافية تتناول هذه النقطة الجوهرية في تعليقها العام رقم ٢٠ فنذكر أن "التمييز المتراكم له أثر فريد ومحدّد على الأفراد ويستحق اهتماماً خاصاً والتماساً لسبل العلاج".

٣٦ - أمّا وضع الحرمان فيتصل بعوامل مختلفة، ومنها مثلاً الأصل الإثني واللغة والديانة والطائفة الاجتماعية ونوع الجنس والعمر والإعاقة والجنسية وغير ذلك. وفيما ينصبّ تركيز خطاب الإنصاف في كثير من الأحيان على الأفراد الذين يعيشون في ربة الفقر فلا ينبغي تناسي أن أفقر فقراء العالم ليسوا موزّعين بصورة عشوائية ولكنهم يتشاركون على نحو غير متناسب في واحد أو في العديد من العوامل التي تفضي في مجموعها إلى الاستبعاد والتمييز.

٣٧ - ومن أجل تقييم مناسب للتقدّم المحرز فيما يتصل بالحد من حالات اللامساواة لا بد أن يتجاوز الرصد حالة عدم الإنصاف في الدخل، لأن التركيز على تفاوتات الدخل لا يتصدّى للأسباب الجذرية للاستبعاد والحرمان من التنمية الاجتماعية بما في ذلك إتاحة المياه والمرافق الصحية. إن تدارس هذه العوامل الأخرى يفسّر لماذا يفتقر البشر إلى فرص الإتاحة كما يساعد على التوصل إلى الاستجابات الملائمة في مجال السياسات. فالشخص الذي يعاني إعاقة، والشخص المنتمي إلى أقلية إثنية، يمكن أن يكون فقيراً، وفي نفس الوقت يمكن أن تعوزه فرص الحصول على المياه و/أو المرافق الصحية. ولكن أسباب هذا الافتقار تختلف، ومن ثم يكون اختلاف الاستجابات الضرورية من جانب السياسات التي تكفل فرص الإتاحة لهذه الفئات. وفي بعض الأحيان فإن الحاجز الذي يحول بين فئات معيّنة وبين هذه الإتاحة قد لا يتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية، ولكن يتمثل بالأحرى في وجود قوانين وسياسات أو إجراءات إدارية عائقة تفضي إلى استبعادها. وفضلاً عن ذلك، فبغير استهداف أكثر العناصر تميّناً يستمر استبعاد هذه العناصر حتى عندما تستهدف الجهود المبذولة أفقر الفقراء.

٣٨ - على هذه الخلفية، ترى المقررة الخاصة أن الحاجة تدعو إلى إعادة تعريف التقدّم ضمن سياق التنمية حيث لا ينبغي أن يوصّف بأنه تقدّم عندما يترك خلف المسيرة شرائح كبيرة من السكان. وينبغي لجدول الأعمال الإنمائي في المستقبل أن يشمل تدابير من شأنها أن تحدّد أسلوب توزيع التقدّم ومن الذي يتعرّض للاستبعاد مع طرح حوافر تستهدف التقليل من حالات عدم المساواة والتركيز على من يعانون أشدّ الحرمان.

باء - مواصلة المسيرة: دمج المساواة وعدم التمييز ضمن الغايات والأهداف والمؤشرات

٣٩ - ترى المقررة الخاصة أن من شأن جدول أعمال إنمائي تطّعي لفترة ما بعد ٢٠١٥ أن يكون طموحاً، بحيث يتعيّن عليه أن يعالج أمر التفاوتات ويركّز على عدم التمييز والمساواة باعتبارها مبادئ أساسية. وهذا الرأي تشاركها فيه بصورة متزايدة الدول وكيانات الأمم المتحدة والفعاليات الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ينبثق أيضاً عن القرائن

العملية القائمة على الأرض. ومما يدعو إلى الفرع أن كثيراً من التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠ ترك معظم المهمّشين في حال مماثل. وإلى حدٍ كبير يوافق الكثيرون على أن المجموعة الراهنة من الغايات الإنمائية للألفية، التي تركّز على متوسّطات التقدم حجبت حالات اللامساواة الكامنة خلف هذه المتوسطات ومن ثم فهي تتطلّب طريقة جديدة لقياس التقدم. ووفقاً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تحدّدت حالات المساواة (اللامساواة) بوصفها واحداً من تسعة مجالات رئيسية فقط مطروحة للتشاور على المستوى العالمي. وهذا الشعور يشارك فيه على نطاق واسع أولئك الذين يعملون في قطاعي المياه والمرافق الصحية حيث يتفقون على أن "الشواغل المتصلة بعدم التمييز والإنصاف المتصلة بتلبية الحق في الحصول على المياه والمرافق الصحية لا بد وأن تنعكس في مؤشرات المستقبل" (٢٤).

٤٠ - ولا شك أن من عوامل قوة الغايات الإنمائية للألفية ما يتمثل في صياغتها على أساس توحي أهداف عملية وميسورة الطرح وبحيث تتسم بصفة كميّة وأهداف زمنية ومؤشرات قابلة للقياس وترسم إطاراً واضحاً متاحاً لتدقيقه على مستوى عالمي. ومن ثم فكثير من الأطراف صاحبة المصلحة تنادي بالحفاظ على هذه الصيغة (٢٥). ولكن ينبغي أن يقترن هذا بتطوير أدوات ومنهجيات أفضل لقياس حالات اللامساواة الكامنة التي يمكن بغير ذلك أن تظلّ محتفية بفعل الطرائق الحالية.

٤١ - وقد التزمت الدول بالفعل في عام ٢٠١٠ بتحسين نُظم رصد التقدم نحو بلوغ الغايات الإنمائية للألفية بما يتيح جمع البيانات الموثّبة للوقوف بدقة على حالات اللامساواة من خلال التسليم "بأن جميع البلدان بحاجة إلى بيانات كافية ومناسبة من حيث التوقيت وموثوق بها، ومصنّفة، بما في ذلك البيانات السكانية من أجل وضع سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة" (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ٦٨).

٤٢ - ويدعو الإطار الإنمائي الراهن بالفعل إلى تبويب البيانات حسب تقسيمات مختلفة ومنها مثلاً نوع الجنس إلى أوسع مدى ممكن (٢٦). وقد أوضحت التجربة مع ذلك أن مثل هذه الدعوات لا تكفي بحد ذاتها بل تحتاج إلى ربطها بالغايات والأهداف التي تشكّل حافزاً يدفع إلى التقدّم على طريق التقليل من حالات عدم المساواة. وعلى المستوى التقني فإن تحدّي

(٢٤) برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية، تقرير المشاورة الأولى، ص. ٣ (انظر الحاشية ٧ أعلاه).

(٢٥) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ (٢٠١٢)، تحقيق المستقبل، الفقرة ٢٤ (انظر الحاشية ٢٠ أعلاه).

(٢٦) انظر القائمة الرسمية لمؤشرات الغايات الإنمائية للألفية، متاحة على: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=indicators/officialist.htm>

استيعاب الأبعاد التوزيعية لحالة اللامساواة يتفاهم من جرّاء قيود البيانات التي تجعل من الصعب تقصّي مسارها. ومع ذلك، وبفضل الالتزام السياسي الضروري، يمكن تخطّي هذه التحديات على نحو ما سيتضح أدناه لدى تدارس بعض المقترحات المطروحة لمعالجة حالات اللامساواة فيما يتعلق بإتاحة المياه والمرافق الصحية وسبل النظافة الصحية.

٤٣ - على أن التبويب في حد ذاته لا يؤدّي تلقائياً إلى الحد من حالات اللامساواة وإن كان يشكّل أداة لجمع بيانات أكثر تفصيلاً ودقة. ولكن صانعي السياسات بحاجة إلى أن يتصرفوا على أساس المعلومات التي يكشف عنها. ومع صعوبة تقصّي مسار اللامساواة نظراً لوجود عقبات معيّنة تتصل بالبيانات، فإن التحدّي الحقيقي إنما يتمثّل على الصعيد السياسي، لأن الطريقة التي تقاس بها التنمية والفقر وما يتصل بهما من حالات كامنة في صميم اللامساواة لها أثر هائل على توجيه السياسات وتخصيص الموارد وفي نهاية المطاف على فعالية الاستجابات. ومن ثم فإن هدف الحد من حالات اللامساواة لا ينبغي فقط استيعابه على مستوى المؤشرات وتبويب البيانات ولكن ينبغي أن ينعكس على شكل غايات وأهداف محدّدة يمكن على أساسها قياس التقدّم المحرز.

٤٤ - وينبغي أن يُصمّم إطار ما بعد ٢٠١٥ بحيث يكشف صراحة عمّا لا يزال بعيداً عن الرؤية، وأين فشلت الجهود، كما يكشف عن كيفية إمعان التنمية في استبعاد فئات بأسرها من السكان. واستناداً إلى هذه النتائج فلا بد من وضع الأهداف والغايات والمؤشرات بطريقة تفضي إلى الحد من حالات اللامساواة وتستهدف من هم أشد حرماناً. وليس لها أن تواصل التركيز فقط على النتائج المتجمّعة، لأن هذه الصعوبة الكامنة في العمليات المنفّذة لا ينبغي لها أن تنال من حقيقة أن ذلك يشكّل فرضاً قانونياً وأخلاقياً. كما أن إدراج الأهداف والغايات والمؤشرات التي تركز على الحد من اللامساواة ضمن إطار ما بعد ٢٠١٥ سيساعد على لفت الاهتمام إلى الجماعات والأفراد الذين هم في أشد الاحتياج ويترتب على ذلك أهمية استحداث بيانات أكثر دقة وتكييف الأهداف الإنمائية بحيث تستجيب بصورة أفضل إزاء الحقائق الماثلة على الأرض.

٤٥ - وفي معرض الاستجابة إزاء الشواغل المتصلة بالمتوسطات التي تخفي حالات اللامساواة، اقترح البعض أن تصبح أهداف المستقبل شاملة بحيث لا يمكن ترك أي فئة خلف المسيرة^(٢٧). وفي إطار هذا الخيار لا يمكن النظر إلى تحقيق الهدف إلاّ إذا ما أمكن الوصول إلى كل فرد. ومع ذلك فجعل تعميم الإتاحة هدفاً، ومع التسليم بأنّها هدف محمود وضروري،

(٢٧) انظر مثلاً جون ماكآرثر (John McCarthur)، الوصول إلى نقطة الصفر: إنهاء أعمال الغايات الإنمائية للألفية، مجلس جدول الأعمال العالمي بشأن تقييم التقدّم (٢٠١٢).

إلا أن ذلك لا يمثّل بحد ذاته ضماناً يكفل تكافؤ فرص الإتاحة بل لا يكفي لضمان الأولوية لصالح أقل الفئات حظاً. وتعميم الإتاحة في تاريخ محدّد مستهدف يمكن أن يظل مدعاة للتركيز على النتائج المتجمّعة دون أن ينطوي على حوافز تدفع إلى الحدّ من حالات اللامساواة غير المغطّاة من خلال استهداف أقل الفئات حظاً أو وضعها موضع الأولوية. بل على العكس فالنص تحديداً على أن يكون الهدف "شاملاً" وحسب قد يفضي إلى حوافز تدفع الدول إلى مواصلة إعطاء الأولوية للميسورين نسبياً ومن يسهل الوصول إليهم بحيث تدلّ على إحراز تقدّم سريع نحو تحقيق هدف تعميم الإتاحة. وفي ظل هذا السيناريو يظل أكثر المحرومين في غالب الأحيان هم آخر من يمكن الوصول إليهم^(٢٨). وعلى ذلك فإن الغايات والأهداف في المستقبل لا بد وأن تؤمن صراحة بالمساواة جنباً إلى جنب مع الشمول. وفيما يتعلّق الشمول بكفالة فرص الإتاحة للجميع فإن المساواة تتعلّق بحالة "التسوية" أو العمل نحو تحسين نوعية ومستويات الخدمات المقدّمة للفئات التي تعثرت خطاها على الطريق.

٤٦ - وتتسم المساواة بالأهمية بالنسبة لجميع ميادين التنمية ولا بد من تطبيقها على جميع أهداف وغايات المستقبل بما في ذلك تلك المتعلّقة بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، كما أن إدراج عدم التمييز والمساواة ضمن جميع أهداف وغايات المستقبل يتطلّب شمولها حوافز تدفع إلى الحدّ من حالات اللامساواة. ومع ذلك فمن أجل تأكيد القيمة الجوهرية للمساواة بوصفها هدفاً غالباً لا بد لها أن تظل هدفاً قائماً بذاته^(٢٩)، لأن وجود هدف قائم بذاته بحيث يتعلّق بتقليل حالات اللامساواة أمر لا غنى عنه من أجل تسليط الضوء عليها، فضلاً عن إعطائها موقعاً مركزياً على صعيد جدول الأعمال الإنمائي. وفيما يجادل البعض في أن من شأن هدف منفصل يتعلّق بالمساواة أن يفضي إلى معاملة معزولة لمسألة المساواة^(٣٠)، فإن المقرّرة الخاصة ترى الرأي المعاكس: إدراج المساواة بوصفها شاغلاً أساسياً ومشاركاً بين القطاعات على مستوى الهدف سوف يكفل أن يصبح التقليل من حالات اللامساواة مثاراً لمعالجة تتم في إطار جميع الأهداف الموضوعية بينما تسلّم بأن هذا سوف يتوقّف على الطريقة التي يتم بها تصميم هذا الهدف.

(٢٨) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، التصديّ لحالات اللامساواة، ص. ١٢ (انظر أعلاه).

(٢٩) استراتيجية الأمم المتحدة الإنمائية بعد عام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.A.3)، ص. ١٨.

(٣٠) جان فندرمورتل، (Jan Vandemoortele) ورقة معلومات أساسية معدة لاجتماع فريق الخبراء المعني بدعم التقدّم في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥، نيويورك، ٢٧-٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الفرع ٧-٨.

٤٧ - ومن الأفكار المتصلة بهدف مكرّس بشأن المساواة، ثمة فكرة تقضي بها أكثر الاقتراحات المطروحة وتمثّل في رسم هدف بالنسبة إلى اللامساواة في الدخل باستخدام معامل جيني^(٣١). ويمكن لهدف في هذا الشأن إمّا أن يتصل بمستوى محدّد من المساواة في الدخل أو يمكن أن يدعو إلى تخفيض في معامل جيني إلى أن يقل عن قيمة معينها^(٣٢).

٤٨ - ويصف الخطاب التقليدي الفقر بأنه متعدّد الأبعاد. ومع ذلك فإن وصفه ظل إلى حدٍ كبير يتسم ببعده واحد مركز على الدخل بما يجعله عاجزاً عن أن يعكس الحقيقة. وينبغي لأهداف المستقبل أن تعكس الحقيقة التي تفيد بأن الفقر كثيراً ما يكون نتيجة أشكال متعدّدة ومتقاطعة من التمييز. وعدم المساواة في الدخل لا يمثّل باستمرار البديل الأفضل عن قياس عدم المساواة الشاملة، وكثير من قياسات اللامساواة يمكن أن يستوعب عمليات التمييز الراهنة وما ينجم عنها من أوجه اللامساواة، بصورة أفضل وأكثر اتساقاً مع اعتبارات حقوق الإنسان.

٤٩ - وفي واقع الأمر فإن غاية مساواة الجنسين الحالية ضمن الغايات الإنمائية للألفية تمثّل بالفعل محاولة لصياغة هدف قائم بذاته بشأن واحدٍ من المجالات الخاصة للمساواة مما يتسم بأهمية فائقة عبر العالم. أمّا الهدف المصاحب فقد خضع لنقد شديد لأنه قَصَرَ مساواة الجنسين على التعليم وهو أمر يتسع نطاقه إلى حدٍ ما من جديد من خلال المؤشرات التي تقيس كذلك نصيب المرأة في العمالة المأجورة وفي نسبة المقاعد في البرلمان الوطني^(٣٣). ومع ذلك، فالثغرات الفاصلة بين الغاية والأهداف والمؤشرات المواكبة لها تتصل بالقياس الشامل لمساواة الجنسين وتسلّط الأضواء على صعوبة التزول بغاية تتصل بالمساواة إلى عدد محدود من السمات التي يمكن أن تستوعب الأشكال والمظاهر المختلفة لحالات اللامساواة بأي طريقة شاملة وفعّالة.

٥٠ - ومن التحدّيات المطروحة ما يتمثّل في وضع مثل هذه الغاية الشاملة بشأن المساواة وبما يفني بحق طابعها المشترك بين قطاعات مختلفة وأهميتها بالنسبة لجميع ميادين التنمية ومختلف الأسس والمظاهر التي تتسم بها حالات اللامساواة. وللتصدّي لهذه التحدّيات يمكن لجدول الأعمال الإنمائي في المستقبل أن يشمل هدفاً عاماً يتعلق بتحقيق المساواة مصحوباً بأهداف لقطاعات مختلفة تقضي إلى الحد من حالات اللامساواة. وبما أن هذا قد لا يكون

(٣١) معامل جيني لأي بلد يتراوح بين صفر و ١٠٠ حيث يشير صفر إلى مساواة كاملة في الدخل فيما يشير ١٠٠ إلى عدم مساواة مطلقة في الدخل بما يعني أن شخصاً واحداً يستأثر بجميع الإيرادات.

(٣٢) ميلاميد، وضع اللامساواة، ص. ٤ (انظر الحاشية ٢ أعلاه).

(٣٣) المطالبة بالغايات الإنمائية للألفية: نهج على أساس حقوق الإنسان (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XIV.6)، ص. ٢٦.

ضرورياً ولا ممكناً ولا مستصوباً فيما يتعلّق بجميع الأهداف وجميع أسس التمييز المختلفة، فإن المؤشرات ذات الصلة يمكن أن تركز على حالات اللامساواة السائدة في ضوء أهميتها لقطاعات مختلفة تتعلق بنوع الجنس والإعاقة والعمر والإيراد/الثروة والأصل الإثني والموقع الجغرافي بين عوامل أخرى^(٣٤). وينبغي للإطار الشامل أن يضمن استيعاب جميع الأنماط المختلفة لحالات اللامساواة. والأمر متاح في هذا الصدد فإذا ما تم اختيار مؤشرات تنطوي على قيم أساسية فإن المؤشرات القطاعية المختلفة يمكن أن تتجمّع بحيث تشكل معياراً مركباً يفضي إلى قياس شامل للمساواة.

رابعاً - الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالحصول على المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية

٥١ - من التحدّيات التي تواجه جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، ما سوف يتمثّل في تحسين تحليل الأشكال المختلفة للتمييز فيما يتصل بإتاحة المياه والمرافق الصحية وتصميم منهجية ملائمة لرصدها. وفي هذا السياق تُسلّط المقرّرة الخاصة الأضواء على بعض مظاهر التمييز وبما يساعد على تقييم الغايات والأهداف والمؤشرات من أجل الرصد الناجح لعدم التمييز. ومن منطلق الفهم بأن سيكون ثمة قرارات صعبة تُتخذ لاحقاً عندما يجري تضيق وفرز الغايات والأهداف والمؤشرات، فهي تقترح بعض القضايا الرئيسية من أجل وضعها ضمن جدول أعمال إنمائي في المستقبل بحيث تغطي نطاقاً عريضاً من الاعتبارات المختلفة المستقاة من قانون حقوق الإنسان الدولي، إضافة إلى اعتبارات عامة تتصل بالإنصاف. وهذه القضايا يمكنها كذلك، مع تساوي الظروف الأخرى، أن تنطبق خارج نطاق قطاع المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية بما يكفل استيعاب الإنصاف وعدم التمييز في المجالات الأخرى من التنمية.

٥٢ - وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يطرح هذا الفرع من التقرير بعض الأفكار بشأن كيفية إدماجها مستقبلاً ضمن إطار الغايات والأهداف والمؤشرات. وهو يصف المقترحات المتصلة بالمنهجية اللازمة لجمع وتحليل البيانات الضرورية لدعم رصد التقدّم نحو بلوغ تلك الغايات. ومن المعروف أن نظام الرصد المستخدم حالياً بواسطة برنامج الرصد المشترك يعتمد أساساً على استقصاءات الأسر المعيشية، وهذه المجموعة من البيانات تضم تشكيلة واسعة من المتغيرات المتصلة بالإنصاف وبالمساواة مما يمكن أن يفضي إلى تحليل ذي نوعية أفضل بكثير من التحليل الذي تم القيام به حتى الآن. ويمكن توليد بيانات أخرى بصورة ميسورة

(٣٤) ميلاميد، وضع اللامساواة، ص. ٥ (انظر الحاشية ٢ أعلاه).

نسبياً، ولكن بعد تعديلات طفيفة تطرأ على مصادر البيانات الحالية مع إضافة مصادر أخرى لتكميل استقصاءات الأسر المعيشية. وتشجّع المقررة الخاصة برنامج الرصد المشترك وغيره من هيئات الرصد على استكشاف الطرق الكفيلة بتكميل بيانات استقصاءات الأسر المعيشية بمصادر إضافية. وتشمل بعض المصادر الإضافية المحتملة بيانات يدلي بها مقدّمو المياه والمرافق الصحية (ومنها بيانات تتصل بموقع المستخدمين والرسوم المسدّدة والمناطق التي لا تضم إتاحة المطلوب أو تضم الحد الأدنى منه)، إضافة إلى البيانات الإدارية (ومنها مثلاً بيانات بشأن مستويات الخدمة وانقطاعات الخدمة وحالات فصلها). ومن خلال مناقشتها مع الخبراء التقنيين والاختصاصيين في مجال البيانات علمت المقررة الخاصة أن هذه المقترحات ممكنة التنفيذ وأن النهوض بعملية رصد البُعد المتصل بالمساواة فيما يتعلّق بإتاحة المياه والمرافق الصحية يمكن تحقيقه شريطة توافر الإرادة السياسية المطلوبة.

ألف - التركيز على التحقيق التدريجي مع العمل في الوقت نفسه على الحد من حالات اللامساواة

٥٣ - أدى تجاهل التحقيق التدريجي المتصل بالعمل الجاد من أجل تعميم الإتاحة في الإطار الراهن، إلى أن أصبح بمقدور الدول أن ترتضي بأقل من التغطية الشاملة ولدرجة ارتضاء مستويات منخفضة من الخدمة أو تجاهل وجود واستمرار الثغرات الفاصلة بين الشرائح المختلفة من المجتمع حتى عندما تتيح لها الموارد المتوافرة أن تمضي قدماً فيما يتجاوز التزامات الغايات الإنمائية للألفية. وفيما لم يكن يُقصد بالغايات الوطنية أن تكون نهاية المطاف في هذا الصدد، فإن الأهداف ظلّت تُفسّر في كثير من الأحيان على هذا النحو ومن ثم فاتت الفرصة لتكييف الأهداف بحيث تتناسب مع المستوى الوطني وتتجاوز المحدّدات الدولية.

٥٤ - ويتطلّب قانون حقوق الإنسان أن تعطي الدول الأولوية للإتاحة الأساسية لكل فرد، على أن ينعكس هذا في ما ينطوي عليه المستقبل من غايات وأهداف ومؤشرات. ويعني التحقيق التدريجي كذلك ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وفعّالة، فلم يعد مقبولاً من الدول أن تستهدف تعميم الإتاحة عند أدنى المستويات فقط. وبدلاً من ذلك لا بد أن يتمثّل الهدف في مواصلة تحسين الأوضاع نحو بلوغ مستوى ملائم للمعيشة. ومع ذلك فإعطاء الأولوية لهذه الخدمات غير المتاحة وكفالة التحقيق التدريجي لا يكفل بحد ذاته التصديّ لمسألة عدم التمييز.

٥٥ - ومن بين المحرومين من إتاحة المياه والمرافق الصحية يوجد الكثيرون من المعرّضين لطائلة التمييز - لأنهم يعانون إعاقة ما، أو لأنهم من الفتيات، أو لأنهم يتصفون بكلا العاملين وغيرهما من العوامل. وإذا لم يتم استيعاب هذا البُعد الإضافي فإن الأفراد الذين يعانون التمييز ضدّهم سوف يظلّون ضحيّة للتمييز حتى بين صفوف المحرومين من إتاحة المياه والمرافق الصحية.

٥٦ - وتشجّع المقررة الخاصة إجراء التحقيق بشأن تقنيات تحليل البيانات وبما يوضّح أثر الأشكال المتقاطعة من التمييز باعتبار أن من شأن نهج يستند إلى حقوق الإنسان أن يقتضي الاهتمام بهذه الترابطات - أي الطرق التي تتداخل فيها الأشكال المختلفة من اللامساواة وتتقاطع مع بعضها البعض. وعلى سبيل المثال فقد استخدمت بعض الحكومات تحليل البيانات لتوجيه إعانات الدعم المقدمة طبقاً للدخل أو الموقع الجغرافي بما يكفل أن تصل إلى المستهدفين من أسر معيشية وأفراد^(٣٥). وفي كثير من الأحيان يمكن لعناصر مثل محل الإقامة وللحالة الاجتماعية - الاقتصادية، فضلاً عن نوع الجنس والعمر، أن تشير إلى التمييز المتعدد الأبعاد.

باء - التصديّ لحالات اللامساواة جغرافياً: التباينات الريف/الحضر والعشوائيات

٥٧ - من حالات عدم الإنصاف الزمنة فيما يتصل بإتاحة المياه والمرافق الصحية، ما يقوم بين سكان الحضر وسكان الأرياف. ويوضّح الرصد العالمي أن سكان الأرياف دائماً ما يعانون مستويات منخفضة من الإتاحة بأكثر من سكان الحضر مما يدعو إلى اهتمام خاص بذلك في الأهداف و/أو المؤشرات. وكثيراً ما تتعرّض للتجاهل في عملية التخطيط المناطق القصية جغرافياً والمناطق النائية والمهمّشة. وعليه، تشجّع المقررة الخاصة صانعي السياسات على الإبقاء على التبويب الذي يميّز بين الريف والحضر على النحو المطلوب في إطار الرصد الراهن مع تحسين المنهجية التي تستوعب الحالات الخاصة لقاطني العشوائيات.

٥٨ - وكثيراً ما يفتقر الذين يعيشون في عشوائيات الحضر أو في مستوطنات غير رسمية إلى فرص الوصول إلى ما يكفي من المياه والمرافق الصحية. وعلى مستوى العالم كله يقدر أن ثمة بليون نسمة يعيشون في العشوائيات وهم يشكلون نحو ثلث سكان الحضر^(٣٦). وهناك أسباب كثيرة لافتقارهم إلى الخدمات، بما في ذلك حالة الإقصاء العمدي في القوانين والسياسات المنطبقة على المستوطنات غير الرسمية وهو استبعاد من الخدمات الرسمية في المياه والمرافق الصحية. وهذا النوع من الإقصاء يمكن أن يفضي إلى المزيد من عدم الإنصاف باعتبار أن سكان العشوائيات ليس أمامهم سوى خيار محدود اللهم إلا أن يدفعوا أسعاراً باهظة لمقدمي الخدمات غير الرسميين لقاء مستويات متدنية أو غير منتظمة من الخدمة.

(٣٥) كاتارينا ألبوكيرك وفرجينيا روف، (Catarina Albuquerque and Virginia Roaf) على الطريق الصحيح، الممارسات الجيدة في إقرار الحقوق المتعلقة بالحصول على المياه والمرافق الصحية (لشبونة، ٢٠١١)، الفصل الثاني.

(٣٦) انظر منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المدن المخفية: الكشف عن عدم الإنصاف والتغلب عليها في مجال الصحة في الأوضاع الحضرية (جنيف، ٢٠١٠).

٥٩ - ويمكن لتحديد وتعريف العشوائيات أن يشكّل تحدياً إزاء عملية الرصد، وذلك رغم ما تم إحرازه من أوجه التقدم الملموس في هذا الشأن خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك ما قامت به أفرقة تعمل مع منظمات ساكني العشوائيات وكذلك من خلال التحليل المكاني. على أن تقييم العشوائيات من خلال بُعدها الحيّزي، بمعنى مواقع وجودها، يمكن أن يفضي إلى بيانات أدق بوصفه حلقة فعّالة من حلقات التخطيط. وينبغي تصميم المؤشرات المستخدمة تحديداً لاستيعاب الفرق بين أسر العشوائيات وغير العشوائيات. وبالإضافة إلى ذلك فتعريف العشوائيات بحاجة إلى تطوير، وقد يتمثل أفضل نهج في هذا الصدد في استخدام التعريفات القطرية ذاتها. وينبغي تشجيع المسؤولين عن تنفيذ الاستقصاءات الرئيسية بشأن الأسر المعيشية على القيام باستقصاءات خاصة تتعلق بالعشوائيات مع الالتزام بالتوسّع في المعاينة الإحصائية بالمناطق العشوائية واستكشاف إمكانية الانتفاع من البيانات التي يتم جمعها بواسطة منظمات ساكني العشوائيات.

٦٠ - أمّا مصادر وطرائق البيانات المتحصّلة، التي تنطوي على اهتمام موجه إلى المعلومات المتعلقة بالإنصاف والمساواة فلا بد من استخدامها أيضاً حتى ولو أوجت الاستعراضات الأولية بأن هذه النهج ما برحت في مرحلة النشأة الأولى. كما أن استخدام التكنولوجيات الجديدة من حيث ارتباطها بالموتف النقالة والمصادر المستقاة من الجموع على سبيل المثال فيما يتعلّق بالعشوائيات، يمكن أن يساعد على سرعة التوسّع في جمع ورصد البيانات بطريقة تشاركية وشفافة. وعلى سبيل المثال فإن منظمة معونة المياه وشركاءها يعملون على رسم خرائط خاصة بالمياه باستخدام تقنيات نظام تحديد المواقع الجغرافية لمساعدة الحكومات المحلية على التعامل مع حالات التفاوت القائمة في تخصيص الموارد المتصلة بمواقع المياه والآبار في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وقد ساعد هذا بدوره على تحديد الشراكة السياسية^(٣٧).

جيم - التركيز على حالات عدم الإنصاف وتسلط الأضواء على أفقر الفقراء

٦١ - على نحو ما أوضّح في السنوات الأخيرة برنامج الرصد المشترك فإن حالة عدم المساواة في مجال الثروة يواكبها في كثير من البلدان عدم المساواة في فرص إتاحة ما يكفي من المياه والمرافق الصحية. والحاصل أن معدل التقدم متباين للغاية من حيث نسب توزيع الثروة في كثير من البلدان، حيث أن أفقر خُمسين كثيراً ما يعانون عدم التحسّن في الأوضاع بينما الأخصاس الأخرى تشهد تحسّينات ملموسة. وفي بلدان أخرى جاء التقدم مرموقاً بين أدنى الأخصاس. ويمكن استقاء دروس مستفادة من هذه التجارب. وتعمل بعض الحكومات

(٣٧) انظر http://www.wateraid.org/uk/what_we_do/how_we_work/wash_matters/10092.asp

على أساس الاستجابة لهذا التحليل من خلال إعادة تقييم سياساتها وبرامجها لتوجيه الموارد صوب الذين يعيشون في ريفه الفقير. ومن البلدان التي زارتها المقررة الخاصة ما خصص نسبة مئوية من الميزانية لأغراض المرافق الصحية في المناطق الريفية باعتبار أن هذه المناطق عادة ما تكون أفقر من نظيراتها الحضرية. وفي بلد آخر أنشأت الحكومة صندوقاً دورياً من أجل إتاحة التوصيلات المائية داخل المنازل في القرى الريفية حيث كان السكان فقراء ولا يستطيعون تحمّل شراء المعدات المطلوبة في منشأة واحدة.

٦٢ - ولدى طرح هذا التحليل فيما يتصل بتقسيم الثروة خماسياً فإن برنامج الرصد المشترك مضى أبعد من الشرط الذي يقضي بتقديم البيانات الأساسية المطلوبة للإفادة عن هدف المياه والمرافق الصحية وقدم بيانات كمية تشير إلى القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية من السكان الذين يصادفون عقبات في إتاحة المياه والمرافق الصحية. وترحب المقررة الخاصة بهذه المبادرة، وترى أن هذا التحليل بالغ الفعالية من حيث تسليط الأضواء على أوجه عدم الإنصاف في مجال إتاحة المياه والمرافق الصحية، ولكنه أيضاً يوضح أن الدول أصبحت في موقف يتيح لها تحسين هذه الحالة لكن مع توافر الإرادة السياسية اللازمة. ولا بد للإطار الجديد أن يعكس الحاجة إلى هذا التحليل على مستوى الأهداف، ومن ثم لا بد من صياغة الأهداف بحيث تتعامل تحديداً مع التحسينات اللازمة لصالح أدنى خمس أو تدعو إلى الحد من حالات اللامساواة بين أفضل الميسورين وأتسع الفقراء.

دال - التصديّ لحالات اللامساواة المرتبطة بالجماعات التي تتباين عبر البلدان

٦٣ - في كثير من البلدان غالباً ما تواجه الجماعات التي تعاني التمييز صعوبات من حيث إتاحة خدمات المياه والمرافق الصحية. وآثار التمييز فيما يتصل بالمياه والمرافق الصحية والصحة الشخصية كثيراً ما تكون مرتبطة بصورة وثيقة بالآثار المتصلة بالدخل ولكنها ليست مطابقة لها. وفي واقع الأمر فإن الديناميات والنظم التي ينطوي عليها التمييز ضد الأقليات وآثار حالات عدم الإنصاف في الثروة تختلف عن بعضها البعض. ويمكن أن تساعد البيانات على توضيح هذه الاختلافات بمعنى أن تساعد على حشد الإجراءات المتخذة فيما يتصل بالمشاكل المحددة القائمة ضمن سياق ما. والبيانات اللازمة لتفصيل الأمر طبقاً للفئات المختلفة تم جمعها بالفعل من خلال الاستقصاءات المعيارية للأسر المعيشية التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك كما يمكن استخدامها على نحو أوسع بكثير.

٦٤ - وقد أوضح التحليل الاستكشافي الذي تم إجراؤه في إطار الفريق العامل المعني بالإنصاف وعدم التمييز أن ثمة حالات من التباين الملموس في إتاحة المياه والمرافق الصحية فيما بين الأقليات الإثنية والدينية واللغوية في بعض البلدان، وهذه نتيجة تؤكد الحاجة إلى

رصد يتناسب بالذات مع الأقليات والجماعات المهمّشة. وعلى سبيل المثال ففي بلد بجنوب آسيا توضّح البيانات أنه فيما بلغت حالات قضاء الحاجة في العراق لمعظم السكان نسبة ٣٧ في المائة فإن المعدل بين الأقلية من السكان كان ٧٠ في المائة. وفي بلد آخر بنفس المنطقة توضّح البيانات أن معدلات قضاء الحاجة في العراق بالنسبة للسكان الذين يتكلمون لغة الأغلبية كان ٣٩ في المائة بينما كانت معدلات السكان الذين يتكلمون لغة الأقلية أعلى بكثير: بين ٥٥ في المائة و ٨٥ في المائة على مستوى ناطقي لغات أخرى. ويكشف تحليل حسّاس لمسألة الحقوق عن أنماط توضّح أن العوامل التي تؤدّي إلى تلك الاختلافات يمكن استكشافها فيما يمكن وضع استجابات من جانب السياسات في هذا الصدد. وما لم يتم الرصد بصورة محدّدة لتقدّم هذه الجماعات التي تعاني من التمييز والتهميش، فإن هذه الجماعات ستظل في حالة إقصاء حتى بين صفوف أفقر الفقراء.

٦٥ - وعلى ذلك فلا بد للأهداف والمؤشرات أن تتوجّه تحديداً إلى "أشد المجموعات حرماناً". ولأن التمييز يفصح عن نفسه بصورة مختلفة عبر المناطق وفي داخل البلدان، وفيما يختلف حال المجموعات المعرّضة للتمييز ضدها من بلد إلى آخر، يوصى بطرح صيغة "أشد المجموعات حرماناً" بما يتيح التحديد على المستوى الوطني مع السماح بالرصد على المستوى العالمي. وسوف يُطلَب إلى الدول أن توضّح بجلاء الفئات المحدّدة التي سيتم رصدها على المستوى الشامل من خلال عملية تشاركية^(٣٨). وتشمل الفئات التي يمكن اختيارها للرصد هؤلاء الذين تم تعريفهم على أساس الأصل الإثني والعرق والدين واللغة، أو جماعات تم تعريفها مكانياً ومن ذلك مثلاً ساكنو العشوائيات وساكنو مناطق جغرافية بعينها أو تجمّعات أخرى مهنيّة وطنياً.

٦٦ - وفيما يمكن رصد حالة المجموعات التي تشكّل جزءاً كبيراً نسبياً من السكان من خلال بيانات الاستقصاءات المعيارية التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك، فهذا الأمر لا يتيسّر في كل الحالات بالنسبة لمجموعات السكان الصغيرة باعتبار أن الإفراط في المعاينة إلى الدرجة التي يقتضيها الكشف عن التمييز أو عدم المساواة أمر ليس بالميسور عملياً. وبالنسبة للمجموعات الصغيرة يحتاج الأمر إلى دراسات خاصة ينبغي أن تسترشد بدليل معياري للإجراءات يشمل مبادئ توجيهية لإجراء الدراسات الخاصة عن المجموعات الصغيرة المهمّشة.

(٣٨) برنامج الرصد المشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، تقرير المشاورة الأولى، ص. ٣ (انظر الحاشية ٧ أعلاه).

هاء - معالجة حالات عدم المساواة المرتبطة بالأفراد والمتصلة بكل بلد

٦٧ - توضّح القرائن أن النساء والفتيات والمسنّين، والمرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، والأشخاص من ذوي الإعاقات غالباً ما يصادفون حواجز معيّنة من حيث فرص إتاحة المياه والمرافق الصحية. وهذه الحواجز يتم مواجهتها سواء ضمن نطاق الأسرة المعيشية أو فيما يتصل بإتاحة المرافق المجتمعية والعامة. وقد أوضحت بيانات الرصد العالمي أن النساء والفتيات يتحملن عبء جمع المياه اللازمة للأسرة المعيشية مما يقيد الوقت المتاح لهن لممارسة الأنشطة الأخرى بما في ذلك التعليم والعمل. وفضلاً عن ذلك فعندما تتقاسم الأسر المعيشية هياكل المرافق الصحية يمكن أن يُطلَب من النساء والفتيات، بموجب الأعراف الاجتماعية التي تتعلّق بالخصوصية، تجنّب استخدام المرافق اللهنم إلاّ خلال ساعات الظلام، أي في الوقت الذي قد تكون سلامتهن الشخصية مهدّدة بمخاطر متزايدة. وعندما لا يتم تصميم هياكل المرافق الصحية والمياه دون وضعهم في الاعتبار فإن المسنّين والأشخاص الذين يواجهون عراقيل فعليّة من حيث الإتاحة، بمن فيهم ذوو الإعاقات، يمكن أن يصادفوا عقبات في إتاحة واستخدام هذه المرافق. ومثل هذا التمييز الذي يقوم على أساس النوع/الجنس، العمر والإعاقة والحالة الصحية يحدث عبر العالم وفي جميع طبقات المجتمع.

٦٨ - ويتطلّب قانون حقوق الإنسان اتخاذ تدابير فعّالة لإنهاء الآثار التمييزية التي تقوم على أساس الجنس/النوع أو الإعاقة أو العمر أو الحالة الصحية في جميع الميادين. والدول ملزمة باتخاذ التدابير التي تعزّز المساواة في جميع الأماكن حيث يتجلّى الشعور بالآثار ذات الصلة على النطاقين العام والخاص على السواء. وفيما لا يطلب قانون حقوق الإنسان بالفعل من الحكومات أن تقوم مباشرة بإتاحة الإمداد بالمياه أو بناء المرافق الصحية في المناطق التي تفتقر إليها، فإن القانون يُلزم الحكومات بالفعل باتخاذ الخطوات الكفيلة بأن يتاح لكل فرد هذه الحقوق بغير تمييز، كما يتطلّب من الدول أن تقدّم الخدمات الأساسية حيثما لا يستطيع الأفراد الوصول إلى ما يحتاجون إليه، ومن ذلك مثلاً في مخيمات التشرّد، وفي المؤسسات التي تديرها الحكومات ومنها مثلاً المدارس الابتدائية والمستشفيات أو أماكن الاحتجاز حيث يقتضي الأمر عادة تقديم الخدمات بشكل مباشر.

٦٩ - وتم تعلّم الكثير من خلال الأسئلة التي طُرحت في استقصاءات الأسر المعيشية بشأن حالات عدم المساواة ضمن نطاق الأسرة المعيشية فيما يتصل بجمع المياه. لكن هناك الأقل مما يتم معرفته بشأن حالات عدم المساواة فيما يتصل بالمرافق الصحية والنظافة الصحية وما يتصل بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية من حالات عدم المساواة في الأسرة المعيشية فيما يتعلّق بالعمر والإعاقة. ولأن ليس كل الأسر المعيشية تتقاسم الموارد والأصول

بصورة متكافئة بين أعضائها بل إن بعض هؤلاء الأفراد يمكن أن يكونوا محظوظين نسبياً بأكثر من سواهم، حيث يستأثرون بنصيب أكبر من الدخل وبمساحة أوسع من حيث إتاحة المزيد من فرص الاستهلاك، يصبح واجباً أن يتم بصورة دقيقة تبويب البيانات في داخل الأسرة المعيشية فيما يتصل بموارد الأسرة ومنها مثلاً المياه والمرافق الصحية. وهناك ما يدل على أن حالة اللامساواة والفقر داخل الأسرة المعيشية يمكن أن تؤثر بصورة غير متناسبة على النساء والأشخاص من ذوي الإعاقات والأطفال والمسنين. ولا بد من صياغة الأهداف والمؤشرات بما يقتضي رصد حالات عدم المساواة داخل نطاق الأسرة المعيشية. وينبغي لذلك أن تُسلط أضواء كاشفة على المجالات التي تحتاج إلى تغيير وتكفل أن يتم الرصد بما يتسق مع مقتضيات حقوق الإنسان من أجل تخطي حالات عدم المساواة في أماكن وقوعها.

٧٠ - وفي الوقت الحاضر لا تؤدّي استقصاءات الأسر المعيشية إلى جمع معلومات بشأن الفروقات داخل نطاق الأسرة المعيشية من حيث الإتاحة وعلى أساس الجنس والعمر أو الإعاقة. ومع ذلك يمكن تصحيح هذه الأمور بما يستوعب هذا البعد بالتركيز على الاستخدام الفعلي للمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية من جانب جميع الأفراد ضمن نطاق أسرة معيشية ما، وبما يتيح مثل هذا الرصد. وتلاحظ المقررة الخاصة، من واقع خبرتها، أن إجراء مقابلات مع النساء والأطفال أو ذوي الإعاقات غالباً ما يرسم صورة مختلفة للاستخدام الفعلي للمرافق الموجودة، فضلاً عن الحواجز القائمة التي تفسّر الافتقار إلى هذا الاستخدام.

٧١ - وبالإضافة إلى ذلك، فلسوف يكون من الأمور ذات القيمة البالغة أن يتم الرصد لمظاهر حالات اللامساواة المرتبطة بنوع الجنس والعمر والإعاقة فيما يتصل بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في المرافق العامة، ومنها مثلاً المدارس والمنافع الصحية حيث يتم أيضاً التجاوز عن حقوق الإنسان الأخرى. وبالفعل فهذه الحالات من عدم المساواة يمكن أن تكون أكثر حدة في المواقع العامة مما يزيد بالذات من أهمية جمع البيانات عن متغيرات الإنصاف والمساواة في هذه السياقات.

٧٢ - وفيما لا تستوعب استقصاءات الأسر المعيشية معلومات بشأن الأوضاع القائمة خارج نطاق الأسرة المعيشية، فثمة مصادر أخرى للبيانات تضم هذه النوعية من المعلومات. ويبدو أن المعلومات المتصلة بمرافق المياه والصحة والنظافة الصحية في المدارس ومنافع الصحة العامة هي الأكثر إتاحة على أوسع صعيد. ويرتبط أي تركيز على تحسين الرصد في هذه المواقع ارتباطاً وثيقاً بالتزامات حقوق الإنسان التي تتعهد بها الدول فيما يتصل بالتعليم والصحة. كذلك فإن البيانات المتصلة بإتاحة المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في مواقع العمل لا بد من السعي إليها واستخدامها ما كان ذلك ممكناً. وأخيراً، فبيانات المياه

والمرافق الصحية والنظافة الصحية لا بد من جمعها من السجون وغيرها من مراكز الاحتجاز باعتبار أن المحتجزين غالباً ما يعانون ضروب الحرمان من المياه والمرافق الصحية لدرجة أن ينجم عن ذلك معاملة غير إنسانية أو مهينة. وبرغم أن مثل هذه البيانات ليست مستوعبة بصورة موثوقة حول العالم إلا أنه يتعين على هيئات الرصد العالمي أن تسعى جاهدة للحصول على تلك المعلومات باعتبار أن التزامات الدول، سواء من حيث التزويد والرصد لهذه الإتاحة، تصل إلى ذروتها في السياقات التي يُحرّم فيها الأفراد من حرّيتهم.

٧٣ - ومن المجالات الخاصة التي يتجلّى فيها بصورة صارخة حالات اللامساواة الفردية والافتقار إلى الاهتمام باحتياجات المرأة والفتاة ما يتمثّل في تدبير أمر النظافة الصحية في حالات الطمث، حيث أن الحيض يُعدّ من المحظورات. وفي هذا السياق تُجبر النساء والفتيات على ممارسات الاستتار ويُدفعن إلى إخفاء ممارساتهن الصحية وتقييد تحركاتهن خلال دورة الطمث. وبرغم شحّة البحوث في هذا المجال فثمة دراسات عديدة توضّح أن المراهقات غالباً ما يواجهن تقييدات ملموسة خلال فترة طمثهن وما يرتبط بها^(٣٩). فالفتيات ربما يتم إخراجهن من المدارس أو من مواقع العمل أو يخترن ألاّ يحضرن إلى هذه الأماكن نظراً لغياب المرافق المتصلة بتدبير أمر الطمث بصورة صحية في المرافق الصحية^(٤٠).

٧٤ - ولأن الإدارة الصحية لحالات الطمث لها أثر قوي على مساواة الجنسين، فيمكن استخدامها بديلاً بالنسبة للمعلومات المتصلة بالتميز ضد النساء والفتيات في مجال المرافق الصحية والنظافة الصحية. وينبغي صياغة الأهداف والمؤشرات لكي تستوعب قدرة جميع النساء والمراهقات على إدارة حالة الحيض بصورة صحية وفي ظل الكرامة، مدعومة بتعديل صريح لاستقصاءات الأسر المعيشية ذات الصلة من خلال طرح أسئلة بشأن الإدارة الكافية لصحة الطمث.

(٣٩) لمزيد من المناقشة، انظر إسهامات أرشانا باتكار في تقرير الفريق العامل المعني بالمساواة وعدم التمييز التابع لبرنامج الرصد المشترك، متاح على: http://www.wssinfo.org/fileadmin/user_upload/resources/Lisbon-Meeting-Report-FINAL.pdf.

(٤٠) المرجع نفسه، انظر أيضاً ماري سومر، (Marni Sommer) استخدام الطرائق التشاركية والكمية من أجل الإدارة الفعّالة لصحة الطمث وما يتصل بذلك من السياسات والتخطيط، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليونيسيف - برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية بشأن المراهقات، نيويورك، ٢٤-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ متاح على: http://www.wsscc.org/sites/default/files/publications/marnisommer_participatoryquantativemethodsmhm_policyplanning_2010.pdf.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - يخلص هذا التقرير إلى أن ثمة مكاسب جمة تحسّلت من خلال إعادة تعريف التقدّم بالنسبة إلى إطار إنمائي يطرح لما بعد عام ٢٠١٥، ويشمل صراحة المساواة وعدم التمييز والإنصاف في الأسس التي يقوم عليها. كما أن حقوق الإنسان في إتاحة المياه والمرافق الصحية تطرح أمثلة نموذجية عن أهمية هذه المبادئ. ويؤكد التقرير على الحاجة لتعزيز جمع ورصد البيانات للوقوف تحديداً عمّن يتعرّض للإقصاء، كما يدعو إلى توفير حوافز تدفع إلى تقليل حالات اللامساواة والتركيز على أشد المحرومين في هذا الصدد. ولا ينبغي للقيود الحالية المتصلة بالمقاييس أو بجمع البيانات أن تحول بين المجتمع الدولي وبين الالتزام بإزاء مجموعة حازمة من الغايات والأهداف والمؤشرات التي من شأنها تضيق الثغرات فيما يتصل بإتاحة المياه والمرافق الصحية للجميع. بل على العكس، فمن السلبات الملموسة أكثر من سواها في الغايات الإنمائية للألفية، ما يتمثل بالضبط في عدم اهتمامها بحالات اللامساواة.

٧٦ - على أساس هذه الخلفية توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) توصيات عامة بشأن المساواة وعدم التمييز والإنصاف

١٠٠ - أن تكون مبادئ حقوق الإنسان بشأن المساواة وعدم التمييز مقترنة بالإنصاف في جوهر جدول الأعمال الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي كفالة ذلك من خلال نهجين متآزرين ومتراپطين ويتحقّقان من خلال إيجاد هدف بالمساواة قائم بذاته إضافة إلى كفالة أن يتم صراحة تصميم سائر الأهداف والغايات والمؤشرات لكي تكشف عمّن تُركوا خلف المسيرة ولكي تطرح حوافز من أجل التقدّم نحو كفالة الإتاحة لأكثرهم حرماناً.

١٠١ - الهدف القائم بذاته بشأن المساواة لا بد وأن يتجاوز حالات اللامساواة في الدخل لكي يتجه للتصدّي للأسباب الجذرية للإقصاء والحرمان ويعكس الطابع المتقاطع للمساواة. وينبغي أن يتألّف من هدف شامل متصل بتحقيق المساواة مقرونة بأهداف تنوّحها القطاعات المختلفة من أجل الحدّ من حالات اللامساواة.

٣٣ وضع الأهداف والغايات والمؤشرات بطريقة تؤدي إلى الحد من حالات اللامساواة وتستهدف الأشد حرماناً دون أن تركز فقط على إحراز التقدم وعلى النتائج الإجمالية.

٤٤ أن يهدف إطار المستقبل إلى تضيق ثغرات اللامساواة مع التركيز على أشد أفراد المجتمع حرماناً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، على أن لا يُستخدم نهج الإنصاف وحده بل يتم استكماله بمبادئ عدم التمييز والمساواة. والبدء من هذين النهجين يهيئ منطلقاً سياسياً مهماً يكفل تأكيد المجالات التي درج قانون حقوق الإنسان على أن يتهاود بشأنها وخاصة ما يتعلق بمحالات عدم الإنصاف في الثروة وحالات التفاوت الشاملة، مع العمل في الوقت ذاته على تأكيد الالتزام القانوني بالقضاء على التمييز.

(ب) التوصيات المتصلة بالغايات والأهداف والمؤشرات بالنسبة إلى المياه والمرافق الصحية والصحة الشخصية

١١ لا بد لجدول الأعمال الإنمائي فيما بعد عام ٢٠١٥ أن يضم هدفاً قائماً بذاته يتعلّق بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية بما يكفل تعميم فرص إتاحة هذه الخدمات من خلال التعامل معها بوصفها ملمحاً حيوياً من ملامح التنمية الاجتماعية والاقتصادية يقف جنباً إلى جنب مع الصحة والتعليم. ولا ينبغي إهمال المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية عند وضع الأولويات العالمية للغايات الإنمائية.

٢٢ وينبغي لهدف يتصل بتعميم فرص الإتاحة أن تكمله دعوة للحد من حالات اللامساواة. ومن الغايات المنشودة ما ينبغي أن يضم هدف تضيق الهوة الفاصلة بين معدل التغطية من حيث إتاحة المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية في الفئات المسورة أو المهيمنة لصالح الفئات السيئة الحظ أو الأقليات.

٣٣ بالنسبة إلى الغايات والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية ينبغي أن:

- تركز على التحقيق التدريجي وصولاً إلى الجودة والاستدامة في تزويد المياه والمرافق الصحية للجميع بغير تمييز؛

